



شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

تعزيز الحوكمة الشاملة وإدامة السلام

ورقة خلفية أُعدّت لغايات المؤتمر الإقليمي حول
"التحديات والأولويات الإنمائية في منطقة عربية متغيّرة"

عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية

22-23 أيار/مايو 2017

المحتوى

| | |
|---|---------------------------------|
| 2 | خلفية عامة |
| 4 | تحليل |
| 5 | الخطوات المستقبلية ومداخل العمل |
| 6 | أسئلة نقاشية |

لا يمكن فصل العلاقة بين ضعف الحوكمة والنزاع العنيف بالخطاب المتعلق بالتنمية المستدامة في المنطقة العربية، فكلّ منهما ينهل من الآخر مُفضيين بالنتيجة إلى تجريد العديد من البلدان من مكاسبها الإنمائية التي تحققت وفق مؤشر التنمية البشرية¹. إن استمرار هذه الحلقة المُفرغة لا يُهدد سلام وأمن المنطقة فحسب بل ودول الجوار وما يتعدّها. تُوفر هذه الورقة لمحة عن السياق الذي يحكم هذه الديناميات يليه تحليل موجز لقضايا ذات الصلة، وتُخلص بالنتيجة إلى مداخل عملي مقترحة ضمن عملية بلورة إطار عمل للبرنامج الإقليمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2018-2021.

خلفية عامة

تفاقت التحديات الإنمائية طويلة الأمد في المنطقة العربية في السنوات الأخيرة من جزاء تصاعد النزاع والعنف والاستقطاب وعوامل أخرى متعدّدة من بينها، تراجع أسعار النفط، وركود التجارة العالمية، ونقص الموارد الطبيعية². وتعود جذور العديد من هذه التحديات إلى أوجه القصور في الحوكمة؛ فقد أثبت البحث أثر ضعف الحوكمة في تقويض شرعية مؤسسات الدولة والمساواة أمام القانون، وخنق القدرة التنافسية الاقتصادية، وتحويل الموارد بعيداً عن الخدمات والمشاريع التي من شأنها تحسين حياة الملايين بصورة أو بأخرى. إلى جانب اعتباره سبباً جذرياً وراء الوضع الراهن، تُشكّل أوجه القصور في الحوكمة تهديداً دائماً لمستقبل المنطقة، وتقويضاً لسمودها في مواجهة الضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والبيئية الحاسمة، التي لم تشهد المنطقة مثيلاً لها في تاريخها الحديث.

ورغم أن المنطقة قد شهدت نزاعات عنيفة أقل في فترة ما قبل العام 2011³، إلا أن مواطن الضعف كانت في تزايد لتشمل من بينها، عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وتزايد البطالة خاصة بالنسبة للنساء والشباب⁴، وعدم رقابة الفساد، وانتهاكات حقوق الإنسان والإقصاء السياسي. لقد وصل هذا الوضع الهشّ نقطة الانهيار منذ ست سنوات مع اندلاع الاحتجاجات الاجتماعية الواسعة في مناطق عدّة في المنطقة؛ قد يكون من التسرع إصدار حكم نهائي بشأن مُخرجاتها، غير أن هذه الاحتجاجات جاءت بخيبات أكثر من نجاحات، أقله حتى هذا الوقت. لقد بتّر ذلك بتحول ديمقراطي تاريخي في تونس، والدفع نحو إصلاحات في بلدان أخرى، كما في مصر والمغرب، إلا أنه بالمقابل تحوّل إلى نزاعات طويلة ومُكلفة في كل من ليبيا وسوريا واليمن، مُضيفاً بذلك إلى النزاعات الدائرة في العراق والصومال، وجاعلاً المنطقة مصدرّاً لما نسبته 57.5 لاجئاً⁵، وما نسبته 48.8 من السكان المُشرّدين داخلياً على مستوى العالم⁶، إلى جانب كونها موقعاً للبلدين الذين سجّلا أعلى عدد لضحايا الحرب في العالم (سوريا والعراق).

تتضاعف عدم القدرة على إحداث تغيير مؤثر ومستدام عبر المنطقة مع الخسائر الفادحة التي خلفها العنف بحق حياة البشر واقتصاداتهم وتماسكهم الاجتماعي. جميعها أدت إلى التشكيك في مفاهيم الديمقراطية والتعددية، مع الإفراط في مقاربتها بمفاهيم السلامة والأمن ومكافحة الإرهاب. كما أنها جاءت في حالات معيّنة،

¹ تتركز معظم الخسائر في البلدان المتنازعة، كما هو الحال في سوريا وليبيا، حيث تراجع مؤشر التنمية البشرية في عام 2017 إلى أدنى قيمته ما قبل النزاع، لينحدر إلى مستويات شوهدت منذ 15 عاماً. بوجه عام، تُعاني المنطقة من متوسط خسائر بنسبة 24.9 لدى تعديل مؤشر التنمية البشرية من جانب عدم المساواة.

² تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016: الشباب وآفاق التنمية في واقع متغيّر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. متوفر [عبر الانترنت] على الرابط <http://www.arab-hdr.org>

³ 2014 ما وراء الحوكمة والنزاع: قياس أثر دول الجوار في المنطقة العربية. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا". متوفر [عبر الانترنت] على الرابط https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/e-escwa-ecri-2014-wp-1_en.pdf

⁴ تقف نسبة البطالة عند 10.7% مقارنة بمتوسط العالم 5.7% مصنّفة بين المرأة (21.9%) والشباب (31.1%). لمزيد من المعلومات يرجى مراجعة 2016، تقديرات نموذجية، منظمة العمل الدولية. متوفر [عبر الانترنت] على الرابط <http://www.unhcr.org/>

⁵ 2016، الأرقام جاءت بناء على قاعدة البيانات الإحصائية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المتوفرة عبر الانترنت لعام 2016، وكالة الأمم المتحدة للاجئين. متوفر [عبر الانترنت] على الرابط <http://www.unhcr.org/>

⁶ 2017، الأرقام جاءت بناء على تقارير الشؤون الإنسانية لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. متوفر [عبر الانترنت] على الرابط <http://www.unocha.org/>

يُخطاب يُعزّز النُّظم الاستبداديّة والقوى الرجعيّة على حساب الدروس المُستفادة من تلك الرسائل القويّة التي أحدثت صدها عبر المنطقة في عام 2011.

تبدو الصورة العامة قاتمة في عام 2017 وإن ليس في مجملها؛ حتماً هناك إحراز لبعض التقدم على جبهات متعددة، غير أن ضعف الحوكمة والنزاع العنيف مازالا عاملين مُقوّضين للجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، كما هو موضّح لاحقاً.

من منظور الحوكمة، تُحرز المنطقة تقدّماً بطيئاً في بعض المجالات؛ فعلى سبيل المثال، تتمتع المنطقة اليوم ببرلمانات أكثر تمثيلاً مقارنةً بعام 2010، في حين مازالت بلدان أخرى تستكشف طريقها نحو عمليات انتخابية أكثر شفافية وتنافسية. كما لم يعد الحديث عن الفساد من المحرمات، بل على رأس الأولويات التي عبّر عنها رؤساء الحكومات وانعكست على نحو متزايد في الاستراتيجيات الوطنية والإجراءات المؤسسية⁷، مع بقاء النتائج دون التوقعات.

من جانب آخر، مازالت أجهزة القضاء والشرطة مُتباطئة من حيث قُدرتها على تعزيز **حكم القانون**، بما في ذلك السرعة في توفير العدالة للجميع والحماية الناجعة لحقوق الإنسان، على الرغم من الاستثمار الكبير نسبياً في هذا المجال على مدى العقود الأخيرة. يبدو أن الوضع قد ازداد سوءاً في أعقاب عام 2011 في بعض البلدان، على الرغم من قيام بلدان أخرى أخيراً بإصلاحات هيكليّة جادة تهدف إلى تعزيز استقلال القضاء. يحاكي هذا الحال إصلاح الإدارة العامة المُتباطئ على الرغم من جهود الإصلاح الجارية منذ أوائل التسعينيّات، حيث تم تحسين القدرات التقنية في مجال الإدارة المالية العامة وتقديم الخدمات مع محدوديّة الشفافية والمساءلة، الأمر الذي يُقوّض قدرة الحكومة على أن تكون وسيطاً فعّالاً للتنمية الشاملة والمستدامة.

في الأثناء، وعلى الرغم من اتخاذه مساراً تراكبياً متكافئاً في السنوات الأخيرة، ما زال **الفضاء المُتاح للمشاركة المدنية** بصورة عامة قائماً في موضع متقدّم نسبياً مقارنةً مع عام 2010، وذلك بفضل وسائل التواصل الاجتماعي والسياسات الأكثر انفتاحاً. قد يبدو هذا الفضاء أكبر ظاهرياً في بعض البلدان، إلا أنه واقعاً مُخصّصٌ لصالح شبكات المحسوبية التي تعزّز استمرار الوضع الراهن.

من منظور النزاع، تُعدّ المنطقة من أكثر المناطق المُتأثرة بالنزاعات حول العالم في السنوات الأخيرة مع وجود سبعة بلدان تشهد **نزاعات عنيفة** طويلة **وأزمات إنسانية شديدة**⁸، بينما تبقى بلدان أخرى صامدة نسبياً أمام هذا النزاع؛ ومازالت فلسطين رازحة تحت **الاحتلال الإسرائيلي** لتكون بذلك محوراً في تفسير واقع العنف في المنطقة. من جانب آخر، يُحقّق العراق وسوريا تقدّماً في مكافحة ما يُطلق عليه تنظيم "داعش"، بينما تجري محاولات الوساطة لإقامة السلام بين الفصائل المتحاربة في بلدان أخرى، وإن كان ذلك بخطواتٍ وآفاقٍ متفاوتة.

إن **التطرّف العنيف** آخذٌ في الازدياد مُؤثراً بذلك حتى على البلدان التي ليست في حالة حرب مفتوحة، فهو يُوجّج مسارات **التطرّف** الذي من شأنه استغلال الشعور بالظلم وتهديد السلام؛ في الوقت الذي تواصل فيه أزمة اللاجئين الضغط على البنية التحتية والخدمات العامة والموارد الطبيعية، وخلق توترات اجتماعية داخل المجتمعات المُضيفة. وما يزيد من حدّة ذلك كله **الوضع الجغرافي - السياسي المُعقّد** في المنطقة، وضعف الآليات الإقليمية لمنع حدوث النزاعات وحلّها، وأوجه فراغ الشرعية في البلدان المُتأثرة بالنزاع.

إن ضعف الحوكمة ليس السبب الوحيد بحدّ ذاته وراء النزاع العنيف في المنطقة العربية إلا أن الرابط بينهما واضحٌ، فهو أحد الدوافع الرئيسة له كونه يؤدي عملياً إلى زوال العقد الاجتماعي ووضع الاستقرار تحت تهديد مستمر؛ بل إنه أحد النتائج الرئيسة للنزاع العنيف سيما وأن الحروب قد قوّضت إلى حد كبير من قُدرات الحوكمة كما شوهد في عدّة بلدان عربية، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر، نتيجة لتركيز الاهتمام على المقاربات الأمنية التي غالباً ما تكون على حساب الخريّات العامة وحقوق الإنسان، وتنتهي بتعزيز الاستقطاب والإقصاء. ومع وجود هذا الرابط، يبقى ضعف الحوكمة والنزاع العنيف سبباً لضعف التماسك الاجتماعي ونتيجةً له، لا سيما في المجتمعات المتنوعة حيث لا يتم التعامل مع هذا التنوّع في إطار المواطنة مما يجعل من قضية التماسك الاجتماعي وثيقة الصلة بمستقبل المنطقة.

يتطلب كسر هذه الحلقة المُفرّغة (ضعف الحوكمة والنزاع العنيف) تعاوناً فاعلاً بين الأطراف المعنيين المحليين والوطنيين والإقليميين والدوليين للوصول بالدرجة الأولى إلى تسوياتٍ سياسيّة بشأن النزاع الطويل في البلدان التي تعاني منه مع تعزيز الحوكمة الشاملة لصتّون السلام والأمن في بلدان أخرى، وذلك بالاعتماد على

⁷ في عام 2010، تبنّت أربعة بلدان فقط لاستراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد مقارنةً بعام 2017، في الوقت الذي أنشئت فيه هيئات جديدة متخصصة مع تطوير مثيلاتها المؤسّسة مسبقاً وتعزيز دورها من بينها المغرب وتونس، حيث تستخلص صلاحياتها من دساتيرها الجديدة.

⁸ العراق وليبيا وفلسطين والصومال والسودان وسوريا واليمن.

الممارسات الجيدة والدروس المستفادة. بالتأكيد تتفاوت الاستجابات تبعاً لحالة كل بلد، ويمكن أن تستفيد من الأطر الإقليمية التي تُوظف اقتصادات الحجم من أجل تطوير القدرات اللازمة مع توفير منصات قائمة على المعرفة لتعزيز تعلم النظائر والعمل التحفيزي، معاً كلما أمكن ذلك.

تحليل

وُضعت المكاسب الإنمائية في المنطقة العربية واستقرارها النسبي موضع اختبار في عام 2011 مع العنصر الشبابي الغالب على السكان الذي يتمتع بصحة أفضل وتعليم أكثر وارتباط أكبر من الأجيال السابقة⁹. كما أعرب الناس عن مآلهم مطالبين بتوفير فرص عمل والعدالة الاجتماعية، ووضع حد للفساد والاستبداد؛ وقد أسهمت استجابة حكوماتهم المتفاوتة، إلى جانب عوامل داخلية وخارجية أخرى، بدفع عدّة بلدان للتحرك في اتجاهات مختلفة والتضحية بالمكاسب الإنمائية ومقاومة الاستقطاب، مؤديّةً بالنتيجة إلى زيادة هشاشة المنطقة.

تُشكّل قضية الحوكمة محوراً لهذه الهشاشة التي كادت أن تكون سيمّة بارزة في الخطاب الإقليمي بشأن الإصلاح والديمقراطية في أعقاب "هجمات 11 سبتمبر/أيلول"، دون أي تغيير جوهري في الوضع الراهن على مدى السنوات العشر اللاحقة. على الرغم من تحقيق بعض النجاحات التي ارتبطت في معظمها بالمالية العامة، وحقوق المرأة، وتمكين المجتمع المدني، كان التقدّم العام بطيئاً نسبياً بل اعتبر في كثير من الأحيان إجراءً تجملياً أو بعيداً عن الواقع المحلي، مما يفاقم الفجوة بين المواطنين والدولة ويزيد من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، كما هو الحال في مصر وسوريا باعتبارهما مثالاً على ذلك. كما زاد فشل هيكلية الحوكمة وعملياتها في استهداف العلاقات الأفقية بين الفئات الاجتماعية المختلفة من شعورهم بالعزلة وهم في بلادهم.

لقد بدت مبادرات إصلاح الحوكمة في الفترة من 2001-2011 أكثر ميلاً إلى اعتماد مقاربات تقنية عادة ما تتجّيب التصادم مع القصور الهيكلي والقضايا السياسية بما فيها انتشار الفساد وتقييد المشاركة المجتمعية في صنع القرار والقنوات الرسمية للمشاركة في الشأن العام. لقد تركّز معظم الاهتمام في إطار امتثال شكليّ ومُجرأً بقائمة ضوابط "الحكم الديمقراطي"، لتشمل عمليات الانتخاب والحكم المحلي دون أن تزيد من الشمولية بشكل فعّال. كما تم الاستثمار بشكل أساسي في "تحديث" مؤسسات الإدارة العامة والعدالة، دون أن تُحلّل بشكل كافٍ التحديات الناجمة عن ضعف المساءلة المؤسسية والاحتكار السياسي. علاوة على ذلك، فإن تحمّس شركاء التنمية الدوليين لدعم الشرطة والنيابة العامة والقضاء لم يُسهم في ضمان حُكم القانون مع استمرارية ما تعانيه المؤسسات المعنية من التدخل السياسي والفساد¹⁰، ووجود العديد من الفئات المهمّشة التي لا يمكنها الوصول إلى العدالة.

تُوفّر المؤشرات والاستطلاعات الدولية ذات الصلة صورة أوضح عن أوجه القصور الرئيسة في الحوكمة في المنطقة العربية؛ حيث سجّلت المنطقة في إطار مؤشر التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2016، 4.22 نقطة من أصل 7 نقاط في جانب "جودة المؤسسات" مقارنةً بالمتوسط العالمي البالغ 4.07¹¹، علماً أن أداءها يتراجع عندما يُنظر إلى الجوانب المتعلقة "بالتعبير والمساءلة" و"الرقابة على الفساد" كما يتّضح من مؤشرات الحكم في العالم لعام 2015¹²، حيث سجّلت المنطقة نقاطاً أقل بكثير من المتوسط العالمي. وينطبق ذلك أيضاً عند دراسة مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية لعام 2016 حيث أحرزت المنطقة 32.71 نقطة من أصل 100 نقطة مقارنةً بالمتوسط العالمي البالغ 42.94، ومؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2015 حيث سجّلت المنطقة 19.91 نقطة من أصل 100 نقطة مقارنةً بالمتوسط العالمي البالغ 45. ويعزّز ذلك الموجز

⁹ تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016: الشباب وآفاق التنمية في واقع متغيّر - الصفحات 14-16، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. متوفر [عبر الانترنت] على الرابط <http://www.arab-hdr.org>.

¹⁰ إروميتر الفساد العالمي 2016/2015، منظمة الشفافية الدولية. متوفر [عبر الانترنت] على الرابط http://www.transparency.org/research/gcb/gcb_2015_16

¹¹ تقرير التنافسية العالمي 2016-2017، المنتدى الاقتصادي العالمي. متوفر على الرابط <http://www.weforum.org/>

¹² قاعدة بيانات مؤشرات الحكم في العالم 2017، البنك الدولي [عبر الانترنت]. متوفر عبر الرابط <http://data.worldbank.org/data-catalog/worldwide-governance-indicators>

السادس من مسح القيم العالمي (2010-2014) الذي يشير إلى أن حوالي 50% من المستجيبين في المنطقة لا يثقون بحكومتهم، بينما 32% منهم يعتقدون بأن الحكومة لا تفعل ما يكفي لمحاربة الفساد¹³.

الحكومة الشاملة وبناء السلام داعمين مشتركين ويعتبران وجهين لعملة واحدة؛ تعتبر هيكلية الحوكمة وعملياتها الأكثر تشاركية والأقل عُرضة للفساد وأوجه القصور عنصراً أساسياً لضمان استمرار العقد الاجتماعي القائم مُمَيَّلًا ومُتجاوياً مع احتياجات الدوائر الانتخابية؛ هذا بدوره يُعزِّز وجود مؤسسات وسياسات صامدة من شأنها أن تُقلل من فُرص التعرض للنزاع العنيف بما في ذلك تعزيز التماسك الاجتماعي. ومع فشل هذه العملية يتحوّل التركيز إلى الوجه الآخر من العملة، ألا وهو بناء السلام، الذي يعمل على فضّ النزاعات وتصالح المجتمعات، وتعزيز إعادة بناء هيكلية الحوكمة وعملياتها، سيما وأنه غالباً ما يُوقَّر منصات لإصلاح الدساتير وإدخال المزيد من التشريعات الشاملة.

في البلدان غير المُنخرطة في النزاع العنيف، تتمحور مقاربات الحوكمة حول الإصلاحات التي تعالج أوجه التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية وعدم الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة بهدف تشجيع التماسك الاجتماعي وتعزيز التعددية والتسامح والتقبُّل. وتحقيقاً لهذه الغاية، من المهم بمكان التعلّم من فشل إصلاحات الحوكمة السابقة التي شكّلت في معظمها حول افتراض إمكانية تبني حلول ذات طابع تقني، بما فيها الدعم والتجهيزات والتدريب والقوانين التي لا تتماشى مع السياق بشكل جيّد. ما هو مطلوب إنشاء مؤسسات تمثيلية على الصعيدين المركزي والمحلي، مُعزّزة بقوانين شاملة وممارسات تضمن العدالة بغض النظر عن الارتباط السياسي، وتُقلل من مخاطر الفساد وأوجه القصور؛ ويشمل ذلك من بين أمور أخرى، الخدمة المدنية القائمة على الجدارة، وشفافية المشتريات وتنافسيتها، وحرية المعلومات، والإجراءات المُبسّطة، والضوابط الداخلية للمالية العامة وتقديم الخدمات، وأخيراً أطر المساءلة المُتكاملة والفعّالة مُتمثلة في البرلمانات وسلطات العدالة وأجهزة مراقبة الحسابات.

في البلدان التي تُعاني من النزاع العنيف، تحتاج مقاربات الحوكمة إلى إيلاء أولوية لإعادة بناء وظائف الحكومة الأساسية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من جهود بناء السلام الشامل. وتحقيقاً لهذه الغاية، من المهم بمكان التصدي للإقصاء السياسي من خلال فتح المجال السياسي للمنافسة المشروعة، وتعزيز المشاركة المدنية، وتحسين التنوع في مواقع صنع القرار بحيث تعكس على نحو أفضل الاحتياجات المتنوعة للسكان؛ هذا مع تعزيز مشاركة المواطنين في إدارة الشأن والمال العام بإيجاد روابط بين هيكلية الحوكمة الرسمية وغير الرسمية، وتحسين علاقة المواطنين والدولة. ويتطلب ذلك أيضاً معالجة أوجه عدم المساواة التي من شأنها تهميش الفئات الاجتماعية لأسباب عرقية وسياسية واجتماعية، لا سيما النساء والشباب. وختاماً، يستدعي الأمر تبني نظرة شاملة بشأن منع التطرف العنيف وحساسية النزاع، بعيداً عن المقاربة الأمنية الأحادية، من أجل معالجة الأسباب الجذرية للتطرف، وإعادة بناء هيكلية وعمليات حوكمة وقائية، ودعم المصالحة والتماسك الاجتماعي؛ ولا يتحقق ذلك دون وجود ضوابط قانونية شفافة تحدّ من الفساد والاستبداد في العنف، وتحسّن من تقديم الخدمات الاجتماعية، وتعزّز حرية التعبير نحو حوار اجتماعي أكثر انفتاحاً وتعدديةً.

يستلزم نجاح الجهود في إطار الحوكمة وبناء السلام إقامة **الشراكات والشبكات الواسعة؛** وهذا يتطلب انفتاحاً وحواراً بين كافة الأطراف المعنيين الذين يديرون المشاريع، ومشاركة عميقة وحقيقية من أصحاب المصلحة الآخرين، إلى جانب التزام الجهات المانحة نحو عمل هادف وطويل الأمد ودعم متعاون.

الخطوات المستقبلية ومداخل العمل

لا تعترف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بالدور المحوري للحكومة في بناء مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة فحسب، بل إنها تُكرس أيضاً أحد أهدافها السبعة عشر لهذه الغاية؛ حيث يدعو الهدف 16 إلى **"التشجيع على إقامة مجتمعات مُسالمة لا يُهمّش فيها أحدٌ من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات"**. في ما يلي مجموعة مداخل عمل يُوصى بها من أجل بلورة إطار عمل البرنامج الإقليمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2018-2021.

1. التركيز على مؤسسات الإدارة العامة والعدالة الشاملة والأقل عُرضة للفساد والقادرة بفعالية وكفاءة على تحصيل الإيرادات وتقديم الخدمات - من التعليم والصحة إلى الأمن - إلى مواطنيها وإنصاف، مع إيلاء

¹³ تشمل العينة 11886 مستجيب من الجزائر والعراق وفلسطين ومصر ولبنان والكويت والأردن والمغرب وقطر واليمن [عبر الانترنت]. متوفر على الرابط www.worldvaluesurvey.org

اهتمام خاص لوصول النساء والفئات المُهمَّشة إليها. هذا يستدعي إيجاد حوافز في التصميم المؤسسي، وضوابط وتوازنات مُستدامة وفعّالة من خلال البرلمانات والحكم المحلي والعمليات الانتخابية والسلطة القضائية وأجهزة الرقابة ومكافحة الفساد.

2. التركيز على جعل النظام السياسي أكثر استجابةً لمجموعات مختلفة، خاصة تلك الضعيفة، وذلك من خلال آليات شفافية ومساءلة مُستهدفة. ويشمل ذلك تعزيز فهم المرأة في موقع صنع القرار لمعالجة المُعيقات التي تواجهها في عملية المشاركة والتمثيل في هذه الأدوار. كما أن تعزيز مشاركة الشباب وتمثيلهم الفعّال في عمليات الحوكمة وبناء السلام سيكون ضرورياً.
3. الاستثمار في التماسك الاجتماعي ومنع النزاع على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية من خلال تعزيز حوار الأديان، وحوار المجتمعات، والحوار الوطني، وبذل الجهود في سبيل تحسين توطين القدرات الأمنية والوطنية لمنع حدوث النزاع والتطرّف العنيف وتعزيز التعددية وبناء الثقة. في هذا السياق، لا بد من تعزيز الوعي بالتطرّف العنيف على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي، وصقل تدابير وقائية على جميع المستويات. كما يستدعي الأمر الاستثمار في إشراك قادة المجتمع ذوي النفوذ بهدف التشجيع نحو التغيير على مستوى صنع القرار من أجل حوكمة شاملة وإدامة السلام.
4. الاستثمار في مؤسسات الحوكمة التي من شأنها فض النزاعات والتحكيم فيها للحد من البواعث نحو العنف وبناء السلام المُستدام، مع تشجيع مسارات الحلول الوقائية المُستهدفة والمُستنيرة بالمخاطر لإدامة السلام وذلك من خلال الاستثمار في تحليل مشترك لأسباب النزاع ودوافعه ومحقّراته.
5. الاستثمار في إنشاء شبكات ومنصّات إقليمية تشاركية وتعزيزها، التي من شأنها تيسير الحوارات الباحثة عن الحلول، وتشجيع العمل الجماعي بين الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية بشأن قضايا ذات اهتمام مشترك، بما فيها التجارة ومكافحة الفساد وتغيّر المناخ وإدامة السلام في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مع إيلاء اهتمام خاص لتمكين المجتمع المدني كشريك شرعي وفعّال في هذا الصدد. كما ستسهم هذه المنصّات والشبكات الإقليمية بتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتبادل المعرفة والممارسات الجيدة.

أسئلة نقاشية

- في الوقت الذي تُبذل فيه الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا بد أيضاً من التعلّم من الجهود السابقة لإصلاح الحوكمة؛ من هنا، ما التغيير الواجب إحداثه في الجهود الوطنية والإقليمية الراهنة لتعزيز نُظم الحوكمة؟ ما هي المُدخلات التي ينبغي تنفيذها لضمان تحقيق التغيير الإيجابي على الصعيدين المركزي والمحلي؟
- في البلدان المُتنازعة، تحتاج مُقاربات الحوكمة إلى إيلاء أولوية لإعادة بناء وظائف الحكومة الأساسية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من جهود بناء السلام عامّة؛ تحقيقاً لهذه الغاية، ما هي أكثر السبل فعالية للتصدّي للإقصاء السياسي، وإقامة روابط بين هيكليات الحوكمة الرسميّة وغير الرسميّة، وتحسين العلاقة بين المواطنين والدولة؟
- من المُرجّح تفويض التماسك الاجتماعي في العديد من البلدان العربية نتيجةً لعوامل عدّة؛ بعيداً عن المقاربة الأمنيّة الأحاديّة، ما هي المدخلات الإنمائية التي ينبغي القيام بها لمعالجة الأسباب الجذريّة للتطرّف والعنف والطائفية والتمييز؟
- لتحقيق السلام والعدالة والشمول لا بد أن تعمل الحكومات والمجتمع المدني والمجتمعات المحليّة معاً من أجل تنفيذ حلول دائمة للحدّ من العنف وتطبيق العدالة ومكافحة الفساد وضمان المشاركة الشاملة للجميع؛ كيف يمكن بناء هذه الشراكات وتعزيزها؟